

ان اولى الاستنتاجات التي نحن بصددنا هي محاولة تقديم تفسير علمي لنشوء الدولة في شرقي الاردن وتبيان الخاصية التاريخية الاصلية نوعا لعملية تشكيلها، من حيث هي نتاج وضع تاريخي ومتطلبات ملموسة فرضتها ظروف وشروط محلية وخارجية معا .

١ - الشروط الداخلية واثرها في تشكل الدولة :

لا يمكن تجنب الاستنتاج من مقارنة ظروف شرقي الاردن في مطلع العشرينات مع باقي اقطار المشرق العربي ، ان شرقي الاردن ، كان اقل البلدان استعدادا من حيث درجة نضوج الاساس الموضوعي الداخلي لقيام جهاز الدولة . فهذا الاستنتاج قد ورد بدهاءة على لسان احد الوجهاء المحليين اثناء اجتماع المندوب السامي بزعماء شرقي الاردن في السلط (في ٢١ آب ١٩٢١) ، وكان بذلك يبحث عن مبرر قيام السلطة او الحكومات المحلية من زاوية مصالح الكولونيالية البريطانية . وليس من زاوية درجة التطور الداخلي للبلاد (٨٠) .

واذا حاولنا ان نعيد صياغة هذا الاستنتاج بلغة علم التاريخ - الاجتماعي ، فاننا نلاحظ انه فيما تبرز الدولة وتتشكل في المجتمعات الطبقية التناحرية وفي ظل انعدام المساواة الاجتماعية وبروز الطبقات الاجتماعية المرتبطة بالملكية . وفيما تنشأ الدولة في المجتمع بسبب حاجة الطبقة السائدة اقتصاديا لها كاداة قمع في وجه الطبقات الاضعف ومن اجل كبح جماح الاغلبية . وفيما تظهر الدولة كنتاج لمجتمع معين عند درجة معينة من تطوره ، وليس كقوة مفروضة على المجتمع من خارجه ، نجد في حالة الاردن ان الدولة قد تشكلت في ظل غياب الوحدة الاجتماعية ، وعدم تشكل السكان في الاردن كمجتمع بعد . حيث تتعدد انماط انتاجه وتنوع علاقات هذا الانتاج ، وحيث لا نجد تشكيلا اجتماعيا - اقتصاديا واحدا * .

ومثلما لم يتشكل المجتمع كوحدة داخلية اقليمية للسكان ، لم تتشكل داخله الطبقات على اساس اقليمي ، اي كطبقات موحدة في عموم البلاد . وبالتالي لم يبرز التطور الاجتماعي للدولة كاداة بيد الطبقة السائدة اقتصاديا ، فهذه الطبقة لم تكن ، شأنها شأن الطبقات المسودة والمظلومة ، قد تشكلت بعد .

غاية ما في الامر ان البلاد مثلما عرفت انماط انتاجية متعددة ، فقد عرفت طبقات وفئات مرتبطة بها ، لكن انعدام سيادة نمط رئيسي يعينه افقد فرص ظهور طبقات رئيسية مرتبطة بنمط الانتاج الرئيسي هذا على اساس اقليمي . فضلا عن

(٨٠) راجع حديث اديب الكايد للمندوب السامي في مطلع هذا الفصل .

* راجع الفصل الاول من هذه الدراسة في شؤون فلسطينية ، العدد ٦٣-٦٤ (شباط / اذار) ١٩٧٧ . ولا سيما الجزء المتعلق بالبنى الاجتماعية . ص ١٧٤/١٦٣ .